



مصادر لحابي:

مجلس مدينة نصر للإسكان يحتكم إلى الجمعية العمومية لحسم الموافقة على فحصها من سوديك

الإدارة وغالبية المساهمين متحفزون على السعر الاسترشادي لعرض الشراء

المرتبطة به يمثلون إضافة قوية لأي كيان، ولكن تدني السعر عن القيمة العادلة للشركة بفارق كبير حد من جاذبية العرض.

وكانت سوديك قد أكدت في خطاب عرض الاستحواذ أن توجهها الاستراتيجي والمدعوم من مساهمها الرئيسيين: شركة الدار العقارية وشركة ADQ القابضة اللتين تمتلكان 85.5% من رأسمالها منذ ديسمبر 2021، يتمثل في التوسع في سوق العقارات في مصر ومواصلة تعظيم محفظتها من المشروعات العقارية.

وبحسب البيان تساهم الصفقة في حال إتمامها في دعم خطط شركة سوديك التوسعية المستقبلية في مصر خاصة بسوق شرق القاهرة وزيادة قاعدة عملائها، وتحقيق الاستفادة العظمى من نقاط القوة لكلا الطرفين وتعظيم القيمة لمحفظته الأراضي المجمعة غير المطورة، والتي تقدر مساحتها بنحو 11 مليون متر مربع.

كانت جريدة حابي قد انفردت في 14 أكتوبر 2018، بأول محاولة أقدمت عليها سوديك للاستحواذ على شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير عبر مبادلة أسهم بواقع سهم من سوديك مقابل سهمين من مدينة نصر.

جميع الاحتمالات واردة بداية من رفع قيمة العرض وحتى سحبه

الأساس والتراجع عن الصفقة، لكنها أكدت في الوقت نفسه أنه لم تظهر أي بوادر لعروض منافسة حتى الآن. وشددت المصادر على أن مقدم العرض والأطراف

للأسهم المتداولة بالبورصة ولم يعكس تسعير أراضي الشركة.

كانت سوديك قد أشارت في الخطاب الذي تلقته الهيئة إلى أن متوسط السعر الاسترشادي والذي يبلغ 3.30 جنيهات للسهم يقدر الشركة بقيمة 6.18 مليارات جنيه (328 مليون دولار) يمثل فرصة سيولة مجزية لمساهمي الشركة بزيادة قدرها 32% عن سعر إغلاق مدينة نصر للإسكان والتعمير في 4 يوليو 2022 و45% و45% و40% عن متوسط السعر المرجح للسهم الذي يبلغ 2.28 جنيه للسهم و2.28 جنيه للسهم و2.36 جنيه للسهم على مدار الثلاثة أشهر والستة أشهر والاثني عشر شهراً الماضية على التوالي.

وأضافت سوديك في بيانها الصادر 5 يوليو الماضي، أن سعر الشراء الإرشادي يمثل مضاعف قيمة دفترية يبلغ 1.43 مرة، ومضاعف ربحية يبلغ 21.4 مرة وذلك في ضوء النتائج المفصّل عنها الخاصة بفترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 مارس 2022.

وقالت المصادر إن جميع الاحتمالات حول زود أفعال مقدم العرض واردة خلال الفترة اللازمة لانعقاد الجمعية العمومية والتي تصل إلى 21 يوماً من تاريخ نشر الدعوة لعدها، بداية من زيادة السعر الاسترشادي وحتى سحب العرض من

السعر المقدم لا يتناسب مع محفظة مشروعات وأراضي الشركة ومعدلات الربحية

حسم الموافقة بالفحص من عدمها. وقال أحد المصادر الذين تحدثت معهم حابي: «السعر المقدم من سوديك يمثل نحو نصف القيمة الحقيقية للشركة، وتأثر بتراجع القيم السوقية

ياسمين منير ورؤى إبراهيم

في مؤشر على رفض سعر عرض الاستحواذ المبدئي المقدم من شركة سوديك.. علمت جريدة حابي أن مجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير قرر الاحتكام إلى الجمعية العمومية للشركة، لحسم الموافقة من عدمها على الفحص الفني النافذ للجهة للشركة من جانب سوديك. كانت شركة السادس من أكتوبر للاستثمار والتنمية - سوديك، قد تقدمت أوائل يوليو الجاري بطلب إعلان نيتها التقدم بعرض شراء غير ملزم للاستحواذ على 100% من أسهم مدينة نصر للإسكان والتعمير، بسعر مبدئي يتراوح بين 3.2 و3.4 جنيهات، وقالت الشركة إن السعر الاسترشادي لحين إتمام عمليات الفحص الفني النافذ للجهة والحصول على الموافقات اللازمة.

وقالت مصادر في تصريحات خاصة لجريدة حابي، إن مجلس إدارة مدينة نصر وغالبية المساهمين يرون أن السعر المبدئي المقدم من سوديك لا يتناسب مركز الشركة ووضعها التنافسي، وكذلك محفظة مشروعاتها وأراضيها غير المطورة والتي تصل إلى 5.5 ملايين متر مربع في مواقع استراتيجية، لكنه في الوقت نفسه لن يصادر على موقف الجمعية العمومية، وبالتالي قرر منحها سلطة

شركات مصرية وخليجية تعرض الاستحواذ على حصة حاكمة من صن واى إيجيبت طالع... 2

سي تي إيدج تخطط لإطلاق مشروع بالقاهرة الجديدة على مساحة 40 فدانا طالع... 2

صالون حابي

الأول عن قضايا الاقتصاد

TATWEER.HERA OGA



finance
Investment
Group

fawry

ELSEWEDY
ELECTRIC

EFG Hermes

ORASCOM
CONSTRUCTION

ORASCOM
INVESTMENT

ASPIRE
HOLDING



ترقبوا اللقاء السابع

محمد الدهان الرئيس التنفيذي للشركة:

سي تي إيدج تخطط لإطلاق مشروع بالقاهرة الجديدة على مساحة 40 فدانا

استهداف تسليم وحدات ETAPA على مراحل وإطلاق المكاتب الطبية والتجارية العام المالي الجاري

التجارية والإدارية شقق سكنية فاخرة ذات نماذج مختلفة. وأوضح أن الشركة تعمل أيضًا بمنطقة مجرى العيون وأسوان الجديدة وزاهية بالمنصورة الجديدة، ووقع الاختيار على أسوان الجديدة باعتبارها من أهم المدن الواقعة على الضفة الغربية لنهر النيل على بعد 12 كيلومترًا من مدينة أسوان، على مساحة 22 ألف فدان لتستوعب ما يقرب من 850 ألف نسمة، كما أن المدينة تحتوي على الممشى السياحي كأحد مشروعات الشريط النهري المطل على النيل والذي يضم منطقة الفيلات بإجمالي 66 فيلا، ومسرح مفتوح يتسع لنحو 3000 متفرج وجاهز لاستضافة مختلف الفنون والرياضية، والفعاليات الثقافية.

وشدد على أن هناك العديد من المباني الخدمية التي تم تنفيذها من حضانات، ومكتب بريد، ومساجد، ومدرسة، ووحدات صحية، وسوق، وفرع بنك، ووحدة شرطة. وكانت هيئة المجتمعات العمرانية قد أسندت إلى شركة سي تي إيدج عددًا من المشروعات لتولي أعمال التسويق والإدارة وتسييل الضوء على الفرص الاستثمارية بها.



محمد الدهان الرئيس التنفيذي لشركة سي تي إيدج

د.أحمد غندور رئيس مجلس الإدارة

سنوات من التعاقد.

وأوضح أن الشركة ستعاون بالتأكيد مع عدة بنوك لدعم خططها الإجمالية في تطوير مشروعاتها، حيث ستحصل على تمويلات بنكية لبدء إنشاء مشروع القاهرة الجديدة، كما تعزز الشركة البدء في تسليم وحدات ETAPA وبالتالي فهناك تفكير في الحصول على تمويلات لدعم الخطة الإجمالية للشركة. وأشار إلى أن الشركة تتفد مشروعات بشرق القاهرة وغربها وتتبنى خططًا توسعية تهدف لتوسيع وتنويع المنتجات في محافظة أراضيتها، وتعمل الشركة على عدة محاور وهي التطوير العقاري وتسويق مشروعات لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وغيرها، إضافة إلى إدارة الأصول، ومن ضمن المشروعات التي تعمل عليها سي تي إيدج هذا العام هي المقصد بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وكانت شركة سي تي إيدج قد أطلقت ممشى المقصد الذي يقام على مساحة تبلغ نحو 31 فدانا داخل قلب المقصد ريزيدنس، ويشمل العديد من المحال التجارية والمكاتب الإدارية والعيادات التي تطل على مناطق ترفيهية ومساحات خضراء، ويعتلي هذه الأنشطة

إسلام سالم

كشفت محمد الدهان، الرئيس التنفيذي لشركة سي تي إيدج، عن تخطيط الشركة لإطلاق مشروع بمنطقة القاهرة الجديدة على مساحة 40 فدانا نهاية العام الجاري، بالإضافة إلى تسليم وحدات ETAPA على مراحل، وإطلاق مكاتب ETAPA سكوير الطبية والتجارية خلال العام المالي الجاري. وأضاف الدهان، في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أن سي تي إيدج حصلت مؤخرا على قطعة أرض بمساحة 41 فدانا بما يعادل 171 ألف متر مربع بالقاهرة الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية، تقع بالقرب من الجامعة الأمريكية، موضعا أن المشروع ينقسم إلى 50% أراض سكنية و50% أراض متعددة الاستخدامات.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة سي تي إيدج، أن نسبة الأراضي متعددة الاستخدامات ستكون لنشاط تجاري وإداري وفندقي وتتراوح نسبة المباني بين 20% و24% متوقفاً بدء طرح المشروع في الربع الأخير من العام الحالي، وبدء عمليات التسليم خلال 4

شركات مصرية وخليجية تعرض الاستحواذ على حصة حاكمة من صن واى إيجيبت

يجري إعداد تقييم مالي داخل الشركة.. وحسم الصفقة أغسطس المقبل

مجالات محطات الري بالطاقة الشمسية، بعد الانفراجة التي شهدها القطاع الزراعي بشأن التمويلات البنكية، ما يساعد الشركات الزراعية على توفير التمويلات اللازمة لعمل محطات طاقة شمسية، وفي هذا الإطار أبرمت الشركة أكثر من بروتوكول تعاون مع عدة بنوك لإمداد الشركات والأفراد العاملة بقطاع الزراعة بمحطات الطاقة الشمسية. وشدد على أن الشركة تستهدف أيضا التوسع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية فوق أسطح المصانع والمؤسسات والمباني لتتبادل طاقة المحطة بالشبكة الحكومية للكهرباء، ما يقلل تكاليف استهلاك الكهرباء، مضيفا أن الشركة على مدار 8 سنوات نفذت أكثر من 300 محطة طاقة شمسية. ونوه إلى أن أبرز القطاعات التي اتجهت للطاقة الشمسية بقوة خلال الفترة الماضية كان في مقدمتها القطاع الزراعي نظرا لمعاناته من مشكلتين متزامنتين، وهما الإتاوة وتوافر الطاقة بجانب ارتفاع تكاليف إنشاء المحطات، حيث كان حجم الطلب في هذا القطاع مرتفعا للغاية، وهو ما أدى لزيادة أعمال الشركة في القطاع بشكل كبير.



أحمد غندور رئيس شركة صن واى إيجيبت

هشام الجمل مدير عام الشركة:

إسلام سالم وهاجر عطية

تلقت شركة صن واى إيجيبت المتخصصة في الطاقة الشمسية، عروضًا للاستحواذ على نسبة حاكمة منها، قدمتها شركات مصرية وخليجية، وفقًا للدكتور أحمد غندور رئيس الشركة، مؤكداً أن صن واى تدرس تفاصيل العروض ماليًا، على أن تقديم التقييم المالي الذي يتم إعداده حاليًا داخل الشركة لمقدمي تلك العروض خلال شهر أغسطس المقبل.

أضاف غندور، في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أن الشركة تلقت عدة عروض خلال الفترة الماضية وصفها بأنها «مجزية ماليًا، وتواءم مع ما تم من تقييم للأصول، إلا أن نقاط الاختلاف مع مقدمي العروض كانت في نظام عمل الشركة. وأكد رئيس صن واى إيجيبت، أن الشركة تستهدف تنفيذ مشروعات بطاقة تصل إلى نحو 20 ميغا باستثمارات تتخطى 200 مليون جنيه خلال العام المالي الجاري، مشددا على أن الشركة تتعاون مع البنك الزراعي وبنوك CIB والقاهرة بشأن الحصول

مفاوضات للحصول على 20 مليون جنيه تمويلات من 3 بنوك حكومية

على تمويلات لتوسيع أعمال الشركة، ويجري خلال الفترة الحالية التفاوض مع بنكين آخرين للحصول على تمويلات جديدة. وأوضح أن حجم التمويل المستهدف يصل إلى 20 مليون جنيه لتعزيز قطاع التنفيذ والأعمال بالشركة، حيث يتم التفاوض خلال الفترة الحالية مع 3 بنوك مصرية حكومية، لافتا إلى أنه وفقا للخطة التي وضعتها الشركة سيتم اتخاذ إجراءات الطرح في البورصة المصرية خلال 5 سنوات. وأشار إلى أن صن واى تعزز التوسع في

500 مليون دولار قيمة الاستثمارات بمشروعات إنفنتي سولار

استهداف دخول قطاعات الهيدروجين الأخضر وتحلية المياه عبر الطاقة الجديدة والمتجددة

الكهربائية، على أن يتم ضخ 200 مليون جنيه لإنشاء 200 شاحن جديد على الطرق السريعة لخدمة أصحاب السيارات العاملة بالطاقة الكهربائية ومساعدة الدولة في تنفيذ توجهاتها في هذا الشأن، خاصة مع استضافة مصر لقمة كوب 27 العام الجاري. وكانت شركة إنفنتي قد حصلت على تصريح للاستثمار في مجال إنشاء وإدارة محطات شحن السيارات الكهربائية في شهر مايو الماضي، وذلك في إطار تنفيذ خطة الدولة في التحول نحو استخدام الطاقة الكهربائية في النقل بدلًا من الوقود التقليدي بعد موافقة مجلس إدارة جهاز مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك.



هشام الجمل مدير عام شركة إنفنتي سولار

دراسة اختراق عدة دول إفريقية من خلال إنشاء محطات طاقة شمسية ورياح

إنشاء محطات طاقة شمسية ورياح، مثل دول جنوب إفريقيا وكينيا وغينيا. وأوضح أن الشركة ضخت نحو 100 مليون جنيه لتنفيذ شواحن السيارات

قال هشام الجمل، مدير عام شركة إنفنتي سولار، إن قيمة استثمارات الشركة في جميع مشروعاتها تصل إلى نحو 500 مليون دولار حتى الآن، وتستهدف الشركة زيادة هذا الرقم خلال الفترة المقبلة من خلال مشروعات جديدة. وأوضح الجمل، في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أن الشركة تعمل في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وتتمثل في الشمس والرياح بشكل أكبر، بجانب استهداف الدخول في مجال الهيدروجين الأخضر، ومجال تحلية المياه عبر الطاقة الجديدة والمتجددة. وأكد مدير عام شركة إنفنتي سولار، أن الشركة تدرس خلال الفترة الحالية اختراق عدة دول إفريقية من خلال



خريطة القطاعات الأكثر جاذبية للتمويل المصرفي

أمنية إبراهيم

تشهد السوق المحلية تطورات عدة في ظل تبعات أزمة التضخم العالمي وتباطؤ سلاسل الإمداد والتوريد بفعل تداعيات جائحة



الأخيرة، وجاءت الصناعة وخاصة تلك التي لديها أنشطة تصديرية في مقدمة القطاعات التي تعول البنوك على نمو الائتمان فيها، بجانب قطاعات أخرى منها؛ مشروعات تحلية المياه والري الحديث والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة والتعليم والصحة والتكنولوجيا المالية والتطوير العقاري.

كورونا بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أثرت سلباً على حالة النشاط الاقتصادي لقطاعات عديدة وخلقت فرصاً لقطاعات أخرى. وتستعرض جريدة "حابي" في هذا الملف رؤية عدد من خبراء القطاع المصرفي حول القطاعات الأكثر جاذبية للتمويل البنكي خلال المرحلة المقبلة وفي ضوء المستجدات

لضع المزيد من التمويلات إليها خلال الفترة الحالية.

وأوضح بدره، أن الاستثمار في التعليم سواء المدرسي أو الجامعي شهد نموا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي خلق فرص تمويلية كبيرة أمام البنوك ولا زال يتمتع بفرص عالية للنمو وزيادة حجم القروض والتسهيلات المتدفقة إليه خلال الفترة المقبلة.

وأضاف بدره، أن قطاع الرعاية الصحية أيضا ومجالاته التابعة والمختلفة شهدت طفرة بعد أزمة الجائحة الوبائية الأمر الذي حفز شهية البنوك على زيادة حجم التمويل الموجه له، لافتا إلى أن الحراك الإيجابي القطاع متوقع استمراره لسنوات عدة ما يزيده جاذبية للتمويل البنكي.

وأشار بدره، إلى أن الصناعات المرتبطة بالتصدير كافة ارتفعت الاحتياجات التمويلية لها بصورة كبيرة مع ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وارتباطها بتعاقدات وأسواق بذلت جهد للوصول إليها ولا يمكن خسارتها، الأمر الذي يخلق فرصا كبيرة لنمو الائتمان والتمويل البنكي الذي لا غنى عنه في أي استثمار.

وأوضح بدره، أن البنوك تضع الشركات الصناعية وخاصة تلك التي لديها نشاط تصديري على قمة اهتماماتها وأولوياتها في تلبية الاحتياجات التمويلية وتعامل مع هذا الأمر على وجه التحديد كمسألة حياة أو موت -بحسب وصفه-، متابعا أن وحدات القطاع المصرفي تأخذ في حساباتها عن صياغة استراتيجية في خطة عمل الائتمان أهمية تعزيز وصول المنتج المصري لأكثر عدد من الأسواق الخارجية والمساهمة في تحقيق خطة ومستهدفات الدولة للصادرات المصرية والتي لا بد أن تصبح أهم موارد الدولة للنقد الأجنبي وتعالج خلل الميزان التجاري.

وعن ارتفاع أسعار الفائدة قال بدره، إنه لا شك أن ارتفاع أسعار الفائدة تؤثر على شهية المستثمرين وتدفع الكثير للعزوف عن أي خطط استثمارية توسعية لعدم تحمل أعباء ارتفاع التكاليف، موضعا أن لجوء صانع السياسة النقدية لرفع مستوى الفائدة في أوقات التضخم والكساد غرضه الأول إحدات صدمة للأسواق كتدوير من التصحيح لكبح جماح الضغوط التضخمية، وذلك جانب إيجابي في رفع مؤشر العائد. ولفت بدره، إلى أن في أوقات اتخاذ منحى العائد اتجاها صعوديا يلجأ العديد من المستثمرين إلى الاستثمار في الودائع والشهادات البنكية إذا كان لديهم فوائض سيولة ويفضلون ذلك عن الدخل في استثمارات جديدة، وهذا أمرا طبيعيا والصدمة التي تشهدها الأسواق هي التي تصحح الأوضاع بشكل تدريجي.

وأشار إلى أن سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي لكبح التضخم وتوقعاته برفع الفائدة 100 نقطة أساس جديدة لتصل فائدة الدولار لحوالي 3.7% وهو أعلى مستوى منذ أكثر من 20 عاما سيقى بظلاله وتبعاته على الأسواق الناشئة والمبتدئة خلال الفترة المقبلة وسيدفع لرفع الفائدة فيها مجددا وينسب عالية وجريئة.



محمد بدره، الرئيس المصرفي

محمد بدره: التعليم والصحة والمشروعات المرتبطة بالزراعة تستحوذ على اهتمام البنوك

زيادة الاحتياجات التمويلية للأنشطة التصديرية يعزز فرص التمويل

رفع الفائدة تأثيره سلبي على شهية الاستثمار ولكن صدمة الأسواق لكبح التضخم ضرورة

تصور متكامل حول تلك الفرص التي يمكن اغتنامها ضمن خطة النهوض بالصادرات. وقال نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، إن مشروعات المياه أيضا بمختلف مجالاتها تتمتع بجاذبية عالية للتمويل وخاصة تلك المتعلقة بمشروعات الري الحديث والعميق وتحلية وتدوير المياه. وذكر ناجي، أن قطاع التنمية والتطوير العقاري أيضا ورغم الاختلال النسبي الذي شهده مؤخرا نتيجة زيادة المعروض من الوحدات وضعف القوة الشرائية بفعل ضغوط التضخم، إلا أنه سيظل يتمتع بجاذبية عالية للتمويل وفرص واعدة للنمو في حجم الائتمان الممنوح له في ظل معدل النمو السكاني للبلاد ومتوسط الأعمار. ومن جانبه قال محمد بدره الخبير المصرفي، إن قطاعات التعليم والصحة والمشروعات المرتبطة بالأنشطة الزراعية بمختلف مجالاتها تستحوذ على اهتمام كبير من البنوك



وليد ناجي نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي

وليد ناجي: رهان على الصناعة ومجالات الطاقة الجديدة والمتجددة ويجب اغتنام فرص التصدير لأوروبا

فرص واعدة في مشروعات تحلية المياه وطرق الري الحديث

جاذبية القطاع العقاري مدعومة بمعدل النمو السكاني ومتوسط الأعمار

وأشار نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، إلى أنه بالعودة للقطاع الصناعي فإن هناك العديد من الفرص التي تتمتع بها السوق المحلية في المرحلة الراهنة ولا بد أن تلقى اهتماما أكبر من قبل المستثمرين سواء محليين أو أجانب خلال الفترة المقبلة وأهمها مجالات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة وأيضاً الطاقة البديلة. وأكد ناجي، أن مصر لديها فرصة ذهبية لأن تكون بمثابة لوحة الطاقة الشمسية لأوروبا في ظل ما تعانيه بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، مشددا على أهمية التركيز على مشروعات الطاقة الشمسية واستغلال المساحات الواسعة في صحراء مصر. وتابع ناجي، أن العالم يشهد تحولا كبيرا تجاه الطاقة النظيفة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول لمستويات غير مسبوقة، ما سيدفع بصورة أكبر وأسرع للتحول لمصادر أخرى للطاقة، مؤكدا أن مصر لا بد أن يكون لديها



أحمد جلال نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات EBE

أحمد جلال: إحلال الواردات ودعم الصادرات شعار المرحلة

اهتمام خاص بالتكنولوجيا المالية والبنوك وكيماويات والحاصلات الزراعية

مشروعات التنمية العمرانية والطرق توفر فرص تمويلية ضخمة للبنوك

السلع عالميا وضغوط التضخم، لا بد أن يشجع ذلك المستثمرين على توطین الصناعات والبحث عن الفرص الاستثمارية لصناعة بدائل محلية لما يتم استيراده وهي فرصة يجب اغتنامها. وتابع ناجي، أن الاقتصاد المصري يواجه أزمة منذ عقود في اختلال الميزان التجاري وزيادة الواردات عن حجم الصادرات، ولا بد أن يتم وضع نقطة النهاية لهذه المشكلة في الوقت الراهن، خاصة وأن العديد من السلع التي يتم استيرادها يمكن بسهولة توطین صناعتها في مصر ولا تحتاج لتكنولوجيا عالية، كما أنه حان الوقت لبدء بناء الخبرات في الصناعات عالية التكنولوجيا والتدرج فيها. وأكد نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، أن قطاع السياحة أيضا ورغم حساسيته الشديدة للأزمات التي تعرضه لتدريبات عالية في الإيرادات والأرباح إلا أنه سيظل جاذب للتمويل من

أكد الدكتور أحمد جلال نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات EBE، أن البنوك تأخذ في حساباتها خطط وأولويات الحكومة للمرحلة الحالية عند صياغة خططها للائتمان والتمويل، بحثا عن الفرص التمويلية واقتناص النمو، مشيرا إلى أن الفترة الحالية التركيز ينصب بصورة أساسية على إحلال الواردات ودعم الصادرات واقتناص الفرص التي يمكن لمصر فيها أن تحل كبديل لروسيا وخاصة في أوروبا. وقال جلال، إن هناك تركيز في المقام الأول على الشركات التي لديها نشاط تصديري بالفعل لمساعدتها في تنمية حجم أعمالها ومبيعاتها للأسواق الدولية والوصول لأسواق جديدة خاصة بعد أن أتاح الصراع الروسي الأوكراني مجالا أوسع لصادرات الدول الأخرى، موضعا أن الشركات المصرية العاملة بالتصدير شهدت احتياجاتها للتمويل البنكي زيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة تزامنا مع زيادة الطلب على منتجاتها أو ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بجانب تباطؤ حركة سلاسل الإمداد والتوريد.

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات EBE، أن الشركات الصناعية لا زالت تستفيد من مبادرة البنك المركزي لتمويل الصناعة بسعر عائد متناقص 8% ما يعني عدم تأثرها بموجة ارتفاع مؤشر أسعار الفائدة الرئيسية على خلفية أزمة التضخم العالمي. وأشار جلال، إلى أن قطاعات الحاصلات الزراعية والكيماويات ومواد البناء والصناعات الغذائية تتمتع بفرص تمويلية كبيرة خلال الفترة المقبلة، مضيفا أن المشروعات القومية أيضا تتمتع بفرص ضخمة للتمويل والتي تعد مضمونة إذ تحصل عليها جهات حكومية.

ولفت إلى أن استكمال الدولة لخطتها في مجال التنمية العمرانية على مستوى مشروعات الطرق وأيضاً تطوير العاصمة الإدارية رغم تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية مملئ من حد كبير على فرص نمو القطاع العقاري بمصر، مشيراً إلى أن مشروعات البنية التحتية توفر فرص تمويلية كبيرة للبنوك لتوظيف ما لديها من سيولة.

وأكد جلال، أن هناك عدة قطاعات أخرى تلقى اهتماما كبيرا في خطة الدولة وبدأت البنوك بالفعل بوضعها ضمن خططها في السنوات القليلة الماضية ومن بينها صناعة التكنولوجيا المالية والتعليم والرعاية الصحية والصناعات التي تتميز بمعدلات استهلاك عالي وعلى رأسها الصناعات الغذائية.

قال وليد ناجي، نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، إن رهان البنوك في نمو التمويل في المرحلة الحالية يركز على الصناعة بمختلف مجالاتها وأنشطتها خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية والتضخم الذي يظهر حاجة السوق للتحول للصناعة المحلية كبديل عن الاستيراد.

وأوضح ناجي، أن الاستثمار في القطاع الصناعي متوقع أن يشهد نموا ملموسا الفترة القادمة، إذ أن في ظل الأزمة العالمية الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا وارتفاع أسعار

ماذا حدث لتقييمات الشركات المقيدة بالبورصة في عروض الاستحواذ؟

محمد متولي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الاستثمار إن أي كابيتال:

محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية:

إلغاء الضرائب وتخفيف القيود التنظيمية أبرز الحلول

تراجع مرتقب في عدد الشركات المقيدة والوضع يتطلب تدخلاً سريعاً لتعديل القواعد

قال محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، إن هناك عوامل خارجية وداخلية أدت إلى انخفاض تقييمات الشركات المقيدة مقارنة بغيرها خارج السوق، وتمثل العوامل الخارجية في تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على بورصات العالم ومن ضمنها مصر.

أضاف ماهر، أن البورصات العالمية والعربية واجهت صعوبات أيضاً نتيجة التحديات الاقتصادية والتي أدت إلى تخارج الأجنبي وانخفاض السيولة داخل السوق. وتابع: "يعاني المستثمرون داخل البورصة من تراجع شهيتهم للاستثمار بعد تزايد التحديات الاقتصادية التي ما زالوا يعانون من تداعياتها، بجانب التدخلات المستمرة من إدارة البورصة والرقابة المالية في عمليات التداول واستمرار إيقاف العمليات التي يضر بمستثمري الورقة المالية ككل وليس المتلاعب فقط".

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، إلى أن من ضمن الأسباب المؤثرة سلباً على تقييمات الشركات وأحجام السيولة تراجع شريحة المستثمرين الأفراد الذين استحوذوا على الحصة الغالبة من التداولات اليومية خلال العام الماضي. ورأى ماهر، أن التقييمات المنخفضة أدت إلى تشييط عمليات الاستحواذ داخل البورصة المصرية خلال الفترة الراهنة، ولكن على الجانب الآخر يرجع سبب انخفاض جاذبية القيد داخل سوق المال أيضاً إلى المتطلبات التي تحتاج إليها الشركات لتقيد والغرامات التي تفرضها البورصة.

وتابع: "من الطبيعي أن يكون تراجع القيد المتوقع في أعداد الشركات بالبورصة المصرية مؤشراً للقائمين عليها بوجود خلل يتطلب تدخلاً سريعاً بتعديل القواعد التي تقيد المستثمرين وتؤدي إلى تخارجه".

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، أن ضرائب البورصة تعد ضمن الأسباب لتراجع تقييمات الشركات بل وانخفاض الاستثمار بصفة عامة، مشيراً إلى أنها تخلق حالة سلبية على المستثمرين.

وأضاف ماهر، أن حصيلة الضرائب لن تكون كبيرة من البورصة المصرية خاصة وسط انخفاض الأحكام التداولات الخاصة. وحول أفضل طرق حماية المستثمرين والتعاملين على تقييمات الشركات وخاصة في حالة وجود عروض استحواذ، رأى أنه قرار شخصي يخضع للمستثمرين، خاصة أن لديه اختياراً باتخاذ قرار الرفض على العرض.



محمد متولي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الاستثمار إن أي كابيتال -الذراع الاستثمارية لبنك الاستثمار القومي

التي تؤثر على أداء سوق المال إلا أنه لا يمكن القول إن القيد في البورصة المصرية أصبح يمثل عبئاً على الشركات.. فالأسواق تمر بموجات هبوط وصعود، والمساهمون الرئيسيون في الشركات المتداولة والمستثمرون اعتادوا على هذه النوعية من المخاطر، والتي أيضاً تخلق فرصاً لشراء الأسهم بأسعار زهيدة الآن وقد تحقق أرباحاً عالية للاستثمار طويل المدى".

وحول فرص تعرض المزيد من الشركات المقيدة لعروض استحواذ وفقاً لتقييمات منخفضة تأثراً بتدني الأسعار السوقية، يرى متولي أن الأغلبية العظمى من الشركات المقيدة في البورصة من الصعب الاستحواذ عليها، بسبب انخفاض نسبة الأسهم حرة التداول، مما يعوق إتمام عمليات السيطرة عليها دون موافقة المستثمر الرئيسي على العرض المقدم.

وأشار إلى أن هناك مشروع قانون لاشتراط الحصول على موافقة جهاز حماية المنافسة على عروض الاستحواذ التي تزيد قيمتها على حدود معينة، ويعد أحد الإجراءات الجديدة التي تستهدف حماية المواطنين من ممارسات الاحتكار التي قد تنشأ من الاستحواذ على بعض هذه الشركات خلال موجة التقييمات المتدنية.

وأكد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الاستثمار إن أي كابيتال، صعوبة اتخاذ إجراءات محددة لحماية المستثمر من عروض استحواذ مستقلة انخفاض الأسعار السوقية للشركات، مؤكداً أن المستثمر هو صاحب القرار ويستطيع رفض بيع الأسهم في حال عدم رضائه عن سعر عرض الاستحواذ. وأوصى متولي بضرورة إعادة النظر في مقترح إلغاء ضرائب الأرباح الرأسمالية التي تم تطبيقها، بداية العام الجاري، مؤكداً أن قرار إلغاء الضريبة سيكون بمثابة محفز قوي catalyst لاستعادة شهية المستثمرين المحليين الأفراد الذين هم عماد السوق والداعم الرئيسي له.

وتوقع متولي أن ينحصر تأثير سحب السيولة الناتج عن الشهادات البنكية ذات العائد 18% اعتباراً من منتصف شهر مارس المقبل، وذلك تزامناً مع حلول أجلها.

قال محمد متولي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الاستثمار إن أي كابيتال -الذراع الاستثمارية لبنك الاستثمار القومي- إن ضعف قوى الطلب داخل سوق المال المصرية هو السبب الرئيسي للهبوط لمؤشر البورصة، وتراجع تقييمات الشركات المتداولة بالبورصة، مقارنة بتقييمات الكيانات غير المدرجة خلال الفترة الحالية.

أضاف في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أن هناك خللاً واضحاً في قوى الطلب انعكس سلباً على أحجام السيولة داخل البورصة، مرجحاً ذلك إلى عدد من القرارات المحلية والعوامل الخارجية التي أثرت سلباً على أداء سوق المال، وحدثت على أثرها خلل في المنظومة الاستثمارية بشكل عام.

وفيما يتعلق بشهية المستثمر المحلي يرى متولي أن بدء تطبيق ضرائب الأرباح الرأسمالية على استثمارات البورصة منذ بداية العام يعد من أبرز أسباب تراجع أحجام السيولة والاستثمار في البورصة، مشيراً إلى أن هذا القانون أسفر عن حدوث خلل ضريبي نعر المستثمرين المحليين من البورصة وجذبهم إلى الأوعية الادخارية البنكية بوجه عام.

وقال متولي: "من الواضح أن السوق لم تستجب للمبادرات المعلنة مؤخراً بخصوص هذه الضريبة، لأنها لم تحقق التوازن في العائد الاستثماري المتوقع بين الاستثمار في البورصة بما تحوي من مخاطر، والاستثمار في أوعية ادخارية بنكية خالية من المخاطر".

كما أشار متولي إلى أن طرح شهادات بنكية ذات عائد 18% لتقريباً 3 أشهر ترتب عليها سحب نحو 755 مليار جنيه من السيولة، لافتاً إلى أن هذا الرقم يعد أكبر من إجمالي القيمة السوقية للشركات المتداولة في البورصة حالياً.

وقال: "لو افترضنا أن ثلثي ما تم جمعه جاء من ودائع بنكية أخرى داخل القطاع المصرفي فإن



محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية

وضع الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية ملخصاً لأولوية الحلول الواجب العمل عليها للحفاظ على قيم الشركات المصرية، وشملت العمل على إلغاء الضرائب وتخفيف القيود التنظيمية سواء على القيد أو التداول، إضافة إلى تشييط جانب العرض بوجود طروحات تشييط عادل تجذب المستثمرين. وقال ماهر، إن البورصة تحتاج لضخ باقي السيولة التي تبلغ نحو 20 مليار جنيه، والتي رصدتها الدولة من البنك المركزي المصري خلال عام 2020 لدعم سوق المال المصرية، مؤكداً أن ذلك يساعد على تشييط جانب الطلب داخل السوق. وأشار إلى ضرورة تشييط جانب الطلب من خلال زيادة حجم الاستثمار المؤسسي الذي يشمل بنك الاستثمار القومي وهيئة التأمين والمعاشات وشركات التأمين والبنوك الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المؤسسات، لتزيد حجم المؤسسات داخل السوق إلى 80%.

ورأى الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، أن التراجع الذي تشهده البورصة المصرية في التقييمات يعد خسارة كبيرة للاقتصاد، واصفاً الشركات المقيدة بأنها ثروة الدولة.

تقارير البنوك الدولية عن توقعات انخفاض سعر العملة سبب عزوف الأجانب رغم الأسعار السوقية المغربية

قريبة 250 مليار جنيه جاء من السيولة الحرة التي تم سحبها إلى هذه الشهادات البنكية، لذلك كان من الطبيعي أن تؤثر بصورة سلبية على الاستثمار في البورصة وبقية الأنشطة الاقتصادية".

أما بالنسبة لشهية المستثمر الأجنبي للاستثمار في البورصة، فقد أشار متولي إلى أن هناك العديد من التقارير الصادرة عن بنوك دولية تتوقع مزيداً من الانخفاض في سعر

رانيا يعقوب رئيس مجلس إدارة شركة ثري واي لتداول الأوراق المالية:

ضرورة إتاحة محفزات لطرخ الشركات في البورصة.. وتعزيز الطلب من جانب الدولة

في اتخاذ القرار بالبيع في عرض الاستحواذ أو الاحتفاظ بأسهمه، نظراً لكونها أقل من القيمة العادلة، فهذا هو الدور المنوط بمجالس إدارات الشركات القيام به.

وحول الحلول ذات الأولوية الواجب العمل عليها للحفاظ على قيم الشركات المصرية، ترى أن الكثير من الدول لجأت في هذا التوقيت إلى الصناديق السيادية الخاصة بها، لدعم الأصول، مؤكداً أن الأصول المصرية تتسم بكونها جيدة، لذا يجب ألا يتابع بهذه الأسعار، ومن الأولى أن تحظى بها صناديق وطنية سواء سيادية أو صناديق تابعة لبنوك حكومية، والتي من الضروري أن تدخل لضخ سيولة والشراء بهذه الأصول، ورفع قيمها، لا سيما أن الأزمة الحالية لن تتعدى كونها وقتية، وقد تنتهي في غضون عام أو عامين.

وقالت: "هذه الأصول تستحق الاستثمار بها، فإذا لم يكن لدينا ثقة في أصولنا الوطنية، كيف نجد هذه الثقة موجودة لدى العرب وغيرهم، والذين يقبلون على الاستثمار على هذه الأصول خلال الفترة الحالية؟".

وأكدت أنه يجب تعزيز جانب الطلب كدولة، موضحة أن الإعلان عن هذا الأمر من شأنه جذب مستثمرين، لأن ذلك يعني أن الدولة تبذل رسالة ثقة في أصولها، منوهة إلى أن التجربة أثبتت أن إقبال الدولة على أحد القطاعات، يسفر عن إقبال المستثمرين له.

ونوهت إلى ضرورة توضيح أوجه استثمار مبلغ الـ 20 مليار جنيه الذي تم الإعلان عن ضخه بالبورصة المصرية من جانب رئيس الجمهورية، مؤكداً أهمية اتجاه الصناديق الخاصة بالتأمينات والمعاشات والبريد للاستثمار في البورصة المصرية، فهي لن تجد أفضل من الأصول المصرية للاستثمار بها، خاصة في ظل المستويات المتدنية الحالية.

مطلب إلغاء ضرائب الأرباح الرأسمالية وإعادة صياغة القوانين الخاصة بمعاقبة المتلاعبين

مستويات متدنية للغاية، سيكون من الظلم أن يكون هذا هو المعيار الرئيسي للتقييم. وأضافت أنه من الضروري وضع معايير جديدة لهذه الأزمة، مثل القيمة العادلة والتدفقات النقدية المستقبلية، منوهة إلى وجود شركات قوية للغاية تم الاستحواذ عليها بأسعار بخسة، لا تتناسب مع رؤية القطاع الذي تعمل به، ولا التدفقات النقدية المستقبلية لهذه الشركات، لافتة إلى أن المساهم الذي يستثمر في البورصة يشتري المستقبل، وليس الحاضر.

وشددت على ضرورة قيام الجهات الرقابية بوضع معايير جديدة للتقييم تتناسب مع الأوضاع الحالية، خاصة أن الأسعار السوقية للأسهم تتسم بكونها متدنية بصورة كبيرة، فهي لا تمثل قيمة هذه الشركات والقطاعات التي تعمل بها.

وقالت إنه يجب على مجالس إدارات الشركات عند تقديم عرض استحواذ إليها، أن يتم تعيين مدير مالي مستقل لحماية حقوق المساهمين، والذي قد يجد أن القيمة العادلة أعلى من قيمة الاستحواذ، وهي هذه الحالة يفترض الإعلان عنها، وإخطار المساهمين بصورة عامة، ليكون لهم الحرية



رانيا يعقوب رئيس مجلس إدارة شركة ثري واي لتداول الأوراق المالية وعضو مجلس إدارة البورصة

تمويلًا، لافتة إلى أن الشركات لن تقبل على البورصة في ظل غياب الحوافز. وأوضحت أن الحوافز يجب أن تتحرك على محورين، أولهما محور العرض الخاص بالشركات وطرحها، فالشركات تحتاج إلى محفزات في هذا الإطار مثل تخفيض ضريبي للشركات التي ستطرح أسهمها بالبورصة، على أن يكون مداه 5 أو 10 سنوات على سبيل المثال، منوهاً إلى أن هذا الأمر كان معمولاً به في نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، وتمكن من جذب آلاف الشركات للبورصة المصرية.

وأشارت إلى أن المحور الثاني يتمثل في

دعوة الجهات الرقابية لوضع معايير جديدة للتقييم تتناسب مع الأوضاع الحالية

لحقتها الأزمة الحالية. وأضافت أنه في ظل هذه المعطيات أصبحت الشركات المقيدة بالبورصة على خط النار، وكانت الأكثر تأثراً في تقييماتها من الأصول الأخرى غير المطروحة في البورصة، مؤكداً أن الدولة في إطار عودتها للاهتمام بالبورصة يجب أن تعيد هيكلتها هذا الملف، بما يضمن عودة البورصة للقيام بدورها الحقيقي.

وترى أنه من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة المزيد من الاستحواذات، والتي قد يعقبها تزايد عمليات الشطب، واتجاه مجالس الإدارات والجمعيات العمومية إلى الشطب من البورصة، منوهاً إلى أن هذا الترتيب سينتج في ظل المشاكل التي تؤثر على قوى العرض والطلب في البورصة، وكذلك تؤثر على قدرة البورصة على جذب مستثمرين واستقطاب سيولة للشركات.

وأكدت على ضرورة إتاحة محفزات لطرخ الشركات في البورصة، خاصة في ضوء وجود اهتمام من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي بجذب القطاع الخاص وزيادة مشاركته، موضحة أن الحفاظ على معدلات مشاركة القطاع الخاص وزيادتها يتطلب

أكدت رانيا يعقوب، رئيس مجلس إدارة شركة ثري واي لتداول الأوراق المالية وعضو مجلس إدارة البورصة، أن التقييمات المتدنية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية جاءت نتيجة العرض والطلب والضعف التي تعرضت لها البورصة، حيث شهدت السوق مشاكل داخلية أثرت سلباً على شهية المتعاملين، مثل قضية الأرباح الرأسمالية، وإلغاء العمليات.

ونوهت إلى أن ذلك كان قبل عام 2022 الذي شهد حدوث الأزمة الروسية الأوكرانية، والتي تزامنت مع الأزمة المتعلقة بمعدلات التضخم، ليقبها بظلالها على جميع أسواق المال العالمية، وليست السوق المصرية فقط، وأوضحت أن هذه المعطيات أدت إلى انخفاض أسعار الأسهم، ليتم تداولها عند مستويات متدنية، مما انعكس على تقييمات الشركات.

وقالت إنه كان من المفروض أن تقدم البورصة المصرية دوراً مهماً في جذب السيولة، وأن تكون سوقاً للتخارج وزيادة رؤوس الأموال للشركات، ولكن للأسف نتيجة للضعف الداخلي، والتي تبعتها الأزمة العالمية، أصبح القيد في البورصة يؤثر سلباً على قيم الشركات والأصول المصرية، التي من المفترض أن تكون أصولاً جاذبة.

وأشارت إلى أنه لوحظ وجود اهتمام كبير جداً من جانب شريحة من المستثمرين العرب وغيرهم في عدة قطاعات، مؤكداً أن الاقتصاد المصري يتسم بتنوع القطاعات، فهو لا يعتمد على قطاعات بعينها، بل يضم عدداً كبيراً من القطاعات الجاذبة، لافتاً إلى أن الخطة التي قامت بها مصر على مدار السنوات الماضية كانت من المفترض أن تؤدي ثمارها، لولا حدوث أزمة كورونا، والتي

هاشم السيد الرئيس التنفيذي لشركة أودن للاستثمارات المالية:

نحتاج إلى دراسة جديّة لكيفية استعادة الثقة إلى سوق المال لتتمكن من جذب السيولة

إعادة نظر شاملة على جميع الأصعدة لإنقاذ البورصة المصرية

سوق المال المصرية في حاجة ماسة إلى رؤية مدروسة تسيّر وفقاً لها، وداعمين حقيقيين يسعون للوصول بها إلى الأفضل، وذلك فضلاً عن أهمية القيام بالترويج الاحترافي للسوق، لافتاً إلى أنه من الصعب على إدارة البورصة القيام بكل هذه الأدوار بمفردها، نظراً لكون هذا الأمر يحتاج إلى عمق في الدراسة، حتى تتمكن من جني نتائج حقيقية.

ويرى أن ضرائب البورصة تعد أحد المؤثرات السلبية التي تلقي بظلالها على السوق، واصفاً هذه الضرائب بالجريمة في حق سوق المال المصرية، نظراً لما لحق بالسوق من تداعيات على غرارها، مؤكداً أن الحكومة أكثر رؤية بالسياسات المالية والضريبية، لذا اتخذت هذا القرار.

لديها 3 مؤشرات، تضم ما يقرب من نحو 220 شركة مقيدة، علماً بأن نصف هذه الشركات يعاني من أحوال سيئة للغاية، وهو ما يتزامن مع تدني مستويات التداول بصورة كبيرة، كما أن الأكواد النشطة في السوق تقترض بمرور الوقت، مما يعكس أن الوضع يتلزم إعادة نظر شاملة في هذا الإطار لإنقاذ البورصة المصرية، على جميع الأصعدة.

وأضاف أنه من الضروري تحقيق التكاثر والتكامل بدور كل من الحكومة وهيئة الرقابة المالية، وكذلك الرقابة على التداول، وذلك لإعادة سوق المال المصرية إلى بريقها، مشدداً على أهمية الرجوع إلى الأسباب التي دفعت بالبورصة المصرية إلى هذا الوضع، لحل المشكلة من جذورها، منوهاً إلى أن



هاشم السيد الرئيس التنفيذي لشركة أودن للاستثمارات المالية

المستثمرين، وهو ما يعكس أهمية اتخاذ حزمة من الإجراءات في سوق المال، للتغلب على هذا الوضع.

وأشاد بالتوجه الخاص بطرح شركات القوات المسلحة في البورصة، وكذلك شركات السكك الحديدية، إضافة إلى طرح حصص من الشركات العامة بالبورصة، لافتاً إلى أنه لضمان نجاح هذه الطروحات واستفادة السوق منها، يجب أن تتم دراسة كيفية إعادة الثقة في سوق المال المصرية، لتكون قادرة على جذب السيولة، منوهاً إلى أن الكثير من الشركات المقيدة قد تفضل الخروج من السوق إذا وجدت أن أسعارها تواصل التداول عند قيم متدنية، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة.

وقال: «مصر بثقلها وتاريخها وحجمها،

باره عريان

قال هاشم السيد، الرئيس التنفيذي لشركة أودن للاستثمارات المالية، إن سوق المال المصرية تعاني من ضعف السيولة وفقدان الثقة، وهو ما أسفر عن تراجع تقييمات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، نتيجة عدم وجود عمق في السوق، وانخفاض المستويات السعرية للأسهم إلى معدلات متدنية، لا تعبر عن القيمة العادلة لها.

وأشار إلى ما تشهده البورصة المصرية من أحجام تداول متدنية للغاية، تتراوح بين 15 و20 مليون دولار، وهو ما لا يعادل حجم التداول على سهم واحد في البورصات الأخرى، موضحاً أن هذه المعطيات أثرت سلباً على الثقة لدى

أحمد أبو السعد العضو المنتدب لشركة أزيמות مصر:

عزوف المستثمرين عن البورصة سبب رئيسي في تراجع تقييمات الشركات المقيدة

القيّد أصبح قراراً غير مغرٍ. وتوقعات بتزايد الشطب الاختياري



أحمد أبو السعد العضو المنتدب لشركة أزيמות مصر سس

الاختياري للشركات المقيدة. وأكد أبو السعد أن البورصة المصرية تواجه أيضاً تحديات عالمية متعددة خارجة عن السيطرة، من أهمها استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم وكذلك تدهور سعر العملة.

وشدد أبو السعد على أهمية تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام، والعمل على خلق بيئة صديقة للمستثمر، ووضع التيسيرات اللازمة لتشجيعه على ضخ استثمارات بالسوق المحلية. وطلب العضو المنتدب لشركة أزيמות مصر، بضرورة إلغاء ضرائب الأرباح الرأسمالية عن الاستثمار في البورصة، معتبراً هذه الخطوة ضمن الأولويات حالياً لاستعادة شهية المستثمرين للسوق المحلية.

إلغاء الضرائب أولوية لاستعادة شهية المستثمرين بالتزامن مع خلق بيئة أعمال صديقة

الشركات، لكنه استبعد في الوقت نفسه وجود وسيلة لحماية المستثمرين من انخفاض قيم عروض الشراء، مؤكداً أن المستثمر يمكنه عدم الاستجابة للعرض إذا وجد غير مناسب. ويرى أبو السعد أن استمرار الضغوط المعيشية بأداء البورصة المصرية من شأنه الدفع تجاه زيادة قرارات الشطب

رنا ممدوح

رصد أحمد أبو السعد، العضو المنتدب لشركة أزيמות مصر، عدة أسباب لانخفاض تقييمات الشركات المتداولة في البورصة يعرض الاستحواذ مقارنة بنظيراتها غير المقيدة، ومن أهمها عزوف المستثمرين عن الاستثمار بالبورصة المصرية، سواء على صعيد المستثمر المحلي أو الأجنبي.

وأشار أبو السعد لجريدة حابي، أن تخارج الأجانب من البورصة جاء نتيجة لعدة عوامل، تشمل انخفاض أحجام السيولة والقلق من تدهور العملة، علاوة على عدم وجود طروحات جديدة جاذبة للشراء في الوقت الراهن.

وأشار إلى أن الاتجاه لزيادة الاستثمار المؤسسي للجهات العامة لم يظهر بعد، لافتاً إلى أن القرار الاستثماري لتلك المؤسسات يخضع لموافقات ولجان متعددة تستغرق فترات زمنية طويلة نسبياً. وقال أبو السعد: «المستثمر المحلي كان صاحب السيولة على مدار شهور، لكنه أصبح أيضاً عاجزاً عن الدخول للسوق بسبب عدد من التحديات أبرزها الضرائب».

وأشار العضو المنتدب لشركة أزيמות مصر، إلى أن الأسعار السوقية للأسهم المتداولة في البورصة المصرية وصلت إلى مستويات متدنية، أدت إلى انخفاض جاذبية القيد لشركات جديدة، الأمر الذي انعكس بدوره على تراجع عدد الطروحات الجديدة بالسوق. وأكد أبو السعد أن الأسعار السوقية للأسهم بالبورصة المصرية وصلت إلى مستويات مغرية لعمليات الاستحواذ وفقاً لتقييمات لا تعبر عن القيمة العادلة لتلك

حسين الشربيني العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة:

تراجع مرتقب في الطلب على القيد في البورصة بسبب انخفاض التقييمات

الشهادات ذات عائد 18% سحبت سيولة السوق حتى مارس القادم



حسين الشربيني العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة

قد تواجهه البورصة خلال الفترة القادمة هو عزوف الشركات عن القيد بعد تدني تقييمات الشركات المقيدة.

وقال إن فرض الضرائب على البورصة المصرية لم يكن مؤثراً بشكل كبير على انخفاض أسعار الأسهم ووصولها إلى مستويات سعرية لا تعبر عن القيم الحقيقية للشركة، موضحاً أن سوق المال إذا حققت أرباحاً مرضية للمستثمرين ستساعد على تخطي الأثر السلبي لوجود ضرائبها.

وحول أبرز التوصيات التي يجب العمل بها للحفاظ على تقييمات الشركات المصرية، أوضح العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة، أنها تتركز في نهضة سوق المال بشكل احترافي لتشجيع الاستثمار في البورصة، من خلال وضع خطة معلنة تتضمن طروحات جديدة وصياغة قواعد وتيسيرات تلمن المستثمرين على صلاية السوق أمام الأزمات الخارجية والمحلية.

الضرائب لم تكن مؤثراً رئيسياً على انخفاض أسعار الأسهم

يحقق مكاسب، قد يخسرهما في سعر الصرف، متوقفاً في حالة استمرار التحديات الاقتصادية الحالية أن يسفر ذلك عن تزايد الضغوطات على المستثمرين. وكذلك التحديات الاقتصادية التي يسفر عنها ما أشيع حول تراجع وزن مصر في أحد المؤشرات، وهو ما يتزامن مع اتجاه الفيدرالي الأمريكي لرفع سعر الفائدة مؤخراً، دون أن يقابله ذلك رفع من جانب المركزي المصري، موضحاً أن انخفاض الفرق بين أسعار الفائدة في مصر وأمريكا من شأنه التأثير على جاذبية العملة المحلية.

وأضاف أن المستثمر الأجنبي يتخوف من حدوث خفض جديد بسعر العملة المحلية، لذا يخشى من البقاء والذي قد يدفعه لشراء الدولار ببيع أعلى في حال حدوث ذلك، لافتاً إلى أن ما تشهده أوروبا من حالة حرب تلعب دوراً محورياً في ذلك الاتجاه من جانب المستثمرين الأجانب، والذين يلجؤون ليكونوا

أكد حسين الشربيني، العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة، أن انخفاض تقييمات الشركات في البورصة يرجع إلى عدم وجود رغبة في الشراء، وهو ما يتزامن مع وجود توجه بالتخارج. ولفت الشربيني، إلى أن القوى البيعية في السوق أكبر من الشرائية، حيث تشهد البورصة المصرية مبيعات كثيفة من جانب المستثمرين الأجانب، كما يتجه جزء من شريحة المستثمرين العرب إلى البيع أكثر من الشراء، موضحاً أن المستثمر المصري لديه قلق من زيادة استثماراته بالبورصة ترقياً لتداعيات التحديات الاقتصادية الراهنة.

وتابع: من ضمن العوامل التي دفعت بتقييمات الشركات إلى التراجع، قلق المستثمر الفرد من التحديات الراهنة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وأدى ذلك إلى اتخاذ اتجاه بالبيع سواء بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار، الأمر الذي يضع مديري الصناديق أمام ضغط الحاجة إلى التسييل، وهو ما يجب الانتباه إليه جيداً.

وقال العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي للاستثمارات القابضة إن إدارة البورصة تبذل جهودها لتشجيع المؤسسات على ضخ سيولة، كما تقوم بعمليات ترويجية في الأقاليم، خاصة بعد أن فوجئت بأرقام تداول منخفضة، وتقييمات متدنية، إلا أنه يجب ألا يتم إغفال المشكلة الرئيسية والمتمثلة في القلق من حالة الاقتصاد بوجه عام، وكذلك المستحقات التي يشهدها سعر الصرف، ومعدلات الفائدة.

ورأى الشربيني أن ما جمته الشهادات ذات عائد 18% والتي جمعت نحو 700 مليار جنيه، ليس مثيراً، بل هو أكثر من القيمة السوقية للبورصة المصرية، منوهاً إلى أن جزءاً كبيراً من السيولة اتجه إلى هذه الشهادات، والتي ستظل مربوطة بها حتى شهري مارس وأبريل من العام القادم.

وقال إن المستثمر الأجنبي يعلم جيداً أن التقييمات الحالية متدنية، ولكنه لا يرغب في أن

حسن شكري العضو المنتدب لشركة إنش سي لتداول الأوراق المالية:

ضرورة إتاحة مزايا للقيد.. وتخفيف الاعتماد على الضريبة والاتجاه للدمغة النسبية

توقعات بزيادة عمليات الشطب من البورصة خلال الفترة القادمة في حال عدم منح حوافز

أكثر من المعدلات الحالية، منوهاً إلى أن تعود السوق إلى صوابها، ويتم وضع التقييمات التي تقترب من قيمتها، وفي ظل مستويات الفائدة المرتفعة الموجودة في السوق حالياً، والتي قد ترتفع لمعدلات أعلى خلال الفترة القادمة، فإن هذه المعطيات تبرهن أن الاقتراض لفترات طويلة ليس أفضل ما يمكن للمستثمر القيام به، بل يفضل أن يقتصر الاقتراض على الفرض المضمونة السريعة، وليس للاستثمار طويل الأجل، خاصة أن المدى الزمني للأزمة الحالية لا يزال غير معلوم.

وأشار إلى الحلول ذات الأولوية الواجب العمل عليها للحفاظ على قيم الشركات المصرية، والتي تكمن في ضرورة أن تكون السوق أكثر جاذبية، من خلال إتاحة مزايا ضريبية للقيد بالبورصة، وتخفيف الاعتماد على الضريبة والاتجاه للدمغة النسبية، والتي كانت تفضلها السوق بصورة أكبر، مؤكداً أنه بمجرد زيادة جاذبية السوق، فإن ذلك سيسفر عن زيادة الأوراق الموجودة بها، وعليه ارتفاع الاستثمارات.

الاقتراض لفترات طويلة ليس أفضل ما يقوم به المستثمر حالياً.. ويجب أن يقتصر على الفرض المضمونة السريعة

مقولة تشير إلى أن السوق ليس شرطاً أن تتصرف بطريقة عقلانية طوال الوقت، فمن الممكن أن تستمر في مرحلة غير عقلانية على صعيد التقييمات لفترات طويلة، وهو ما لا ينفي أنها تعود إلى صوابها بعد ذلك، ولكن الفكرة تكمن في أنه في حال طالت هذه الفترة على مستثمر مقترض، فإن ذلك يعني خسارة كبيرة. وقال إن الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية تتسم بكونها أسهماً جيدة، كما أنها تستحق قيماً



حسن شكري العضو المنتدب لشركة إنش سي لتداول الأوراق المالية

أكثر تحوطاً خلال هذه الفترة، وهو ما يترجم بالسوق من خلال اتجاههم البيعي.

ويرى أن القيد بالبورصة المصرية لم يعد لديه نفس المزايا السابقة، التي كانت تجذب الشركات للقيد، منوهاً إلى أن الأونة الأخيرة شهدت عمليات شطب من البورصة، والتي كان آخرها شركة سوديك، متوقفاً زيادة هذا التوجه خلال الفترة القادمة في حال لم يتم إيجاد مزايا من التواجد في البورصة، كالمزايا الضريبية التي كانت متاحة في السابق. وأوضح أن السوق حالياً تشهد عدم وجود مزايا ضريبية، وهو ما يتزامن مع وجود أعباء رقابية كثيرة، والتي كانت الشركات تتحملها في السابق نظير هذه المزايا، مؤكداً أن ضرائب البورصة لا تعد أحد أسباب تراجع قيم الشركات، فهي قد تسفر عن تأثير لحظي فور صدور القرار، ولكن حالة الهبوط التي تحدث على مدار الأسابيع الماضية، ناتجة عن الأوضاع العالمية والتداعيات الاقتصادية أقت بظلالها على الاقتصاد المصري.

وحول كيفية حماية المساهمين من ضحالة تقييمات عروض الاستحواذ، نوه إلى وجود

باره عريان

قال حسن شكري، العضو المنتدب لشركة إنش سي لتداول الأوراق المالية، أن التراجع الكبير في تقييمات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يأتي نتيجة ما شهدته الأونة الأخيرة من زيادة مبيعات الأجانب، وهو ما يرجع إلى عدة أسباب منها ما أشيع حول تراجع وزن مصر في أحد المؤشرات، وهو ما يتزامن مع اتجاه الفيدرالي الأمريكي لرفع سعر الفائدة مؤخراً، دون أن يقابله ذلك رفع من جانب المركزي المصري، موضحاً أن انخفاض الفرق بين أسعار الفائدة في مصر وأمريكا من شأنه التأثير على جاذبية العملة المحلية.

وأضاف أن المستثمر الأجنبي يتخوف من حدوث خفض جديد بسعر العملة المحلية، لذا يخشى من البقاء والذي قد يدفعه لشراء الدولار ببيع أعلى في حال حدوث ذلك، لافتاً إلى أن ما تشهده أوروبا من حالة حرب تلعب دوراً محورياً في ذلك الاتجاه من جانب المستثمرين الأجانب، والذين يلجؤون ليكونوا

بدعم من التضخم

ارتفاع شهية المستثمرين تجاه قطاع الصناعات الغذائية

هاجر عطية

مليار جنيه مصري ما يُعادل نحو 154.99 مليون دولار، وقال خبراء إن قطاع المواد الغذائية يحظى بأهمية كبيرة في الصناعة المصرية، خصوصاً في دولة استهلاكية بحجم مصر، لذلك من المتوقع أن تتلقى العديد من الشركات الغذائية عروضاً جديدة للاستحواذ عليها، وعلى رأسها شركتا دومتي وجهينة.

أضاف الخبراء في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أن شركات المواد الغذائية سترفع أسعار منتجاتها بشكل تدريجي حتى لا تتأثر هوامشها الربحية، وذلك بدءاً من نهاية الربع الحالي وحتى بداية الربع الثالث.

توقع خبراء بنوك الاستثمار أن تشهد شركات قطاع المواد الغذائية المصرية استحواذات جديدة خلال عام 2022، خصوصاً بعد الاستحواذ على الشركة المصرية البلجيكية من قبل شركة «صافولا للوجبات الخفيفة - مصر» التابعة لمجموعة صافولا السعودية بنسبة 100% بقيمة 622 مليون جنيه، ثم استحواذ مجموعة أغذية الإماراتية على 60% من العلامة التجارية «أبو عوف» بقيمة 2.92

محمد فتح الله العضو المنتدب لشركة بلوم مصر:

قطاع المواد الغذائية يحظى باهتمام كبير من جانب المستثمرين

لا توجد شركات في القطاع يمكن استثنائها من عروض الاستحواذ الفترة المقبلة

فيان قطاع المواد الغذائية لن يتأثر مثل باقي القطاعات، موضعاً أن الشركات نجحت في امتصاص موجة التضخم التي أصابت الأسواق منذ بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا من خلال زيادة الأسعار بشكل تدريجي على المستهلك النهائي دون التأثير على أرباح الشركات.

وأشار فتح الله إلى أنه في حالة حدوث زيادات جديدة في تكلفة مدخلات الإنتاج فإن الشركات تمتلك القدرة على تمرير الزيادة للمستهلك النهائي، مؤكداً أنه في معظم الأحوال لا تتأثر شركات المواد الغذائية بالتضخم.

المقبلة، متوقعاً أن تكون شركتا دومتي وجهينة قادمين للاستحواذ عليهما، خصوصاً بعد تلقي دومتي عرضاً للاستحواذ.

وأكد العضو المنتدب لشركة بلوم مصر، أن قطاع المواد الغذائية من أكثر القطاعات الواعدة التي تتميز بأرباحها المرتفعة وتتمتع بمرور كبيرة في الطلب عليها، مشيراً إلى أنه في حالة ارتفاع أسعار المواد الخام أو تكلفة الإنتاج تتمكن الشركات من الحفاظ على هوامش ربحية جذابة لمستثمرين جدد.

وأضاف العضو المنتدب لشركة بلوم مصر، أنه في حالة الإجماع على إصابة الأسواق بالركود التضخمي



محمد فتح الله العضو المنتدب لشركة بلوم مصر

الصناعات الغذائية الأقل تأثراً في حالة إصابة الأسواق بالركود التضخمي

وأوضح أنه لا توجد شركات في قطاع المواد الغذائية يمكن استثنائها من عروض الاستحواذ في الفترة

قال محمد فتح الله، العضو المنتدب لشركة بلوم مصر، إن قطاع المواد الغذائية من أهم القطاعات التي تستحوذ على قيمة كبيرة في الصناعة المحلية خصوصاً في دولة استهلاكية مثل مصر، كما يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين في المقام الأول.

وأشار فتح الله في تصريحات خاصة لجريدة حابي إلى أن أهمية القطاع الغذائي زادت بعد انتشار فيروس كورونا نتيجة زيادة الطلب على المواد الغذائية وتخزينها بسبب تخوفات ارتفاع الأسعار، وهو ما ظهر بشكل ملحوظ على ارتفاع أرباح بعض الشركات، مثل دومتي وجهينة.

عمرو الألفي رئيس قسم البحوث بشركة برايم لتداول الأوراق المالية:

رواج الاستحواذات كان متوقعاً منذ بداية العام

استحواذ أغذية الإماراتية على أبو عوف قد يؤجل طرحها في البورصة

الحالي وبداية الربع الرابع من العام الجاري تأثراً بارتفاع أسعار الوقود وزيادة تكاليف النقل.

وأكد أن ارتفاع أسعار الوقود جاء أكثر من المتوقع، لذلك فإن التأثير الكامل للزيادة سيظهر في أغسطس المقبل.

وأشار الألفي، إلى أن بعض الشركات قد تتغلب على مشكلة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بطريقة غير مباشرة من خلال تثبيت سعر المنتج وتقليل وزنها ليتناسب مع الزيادة الحالية.

وأوضح أنه من المتوقع أن يكون تأثير زيادة أسعار الكهرباء الفترة المقبلة أكثر من تأثير ارتفاع أسعار الوقود.

برايم لتداول الأوراق المالية، أنه كان من المقرر إجراء طرح عام لأسهم الشركة في السوق الموازية من خلال التخارج الجزئي لبعض المستثمرين بالشركة، ليتم الطرح في عام 2023 أو 2024 مع تحسن أداء مؤشرات البورصة، لافتاً إلى أن نجاح الاستحواذ على الشركة قد يؤجل طرحها في البورصة.

وأشار إلى أن شركات المواد الغذائية ستقوم بتمرير ارتفاع الأسعار إلى المستهلكين بصورة تدريجية حتى لا تؤثر على الحصة السوقية للشركة.

وتوقع رئيس قسم البحوث بشركة برايم لتداول الأوراق المالية، أن تقوم شركات المواد الغذائية برفع أسعار منتجاتها تدريجياً في نهاية الربع



عمرو الألفي رئيس قسم البحوث بشركة برايم لتداول الأوراق المالية

توقعات برفع أسعار المنتجات الغذائية نهاية الربع الحالي وبداية الربع الرابع

تأثير زيادة أسعار الوقود سيظهر بشكل كامل في أغسطس المقبل

قال عمرو الألفي، رئيس قسم البحوث بشركة برايم لتداول الأوراق المالية، إن نشاط الاستحواذات في السوق المصرية كان متوقعاً منذ بداية العام في القطاعات المختلفة، وليس في قطاع الأغذية فقط، خصوصاً مع حدوث نشاط في تقسيمات أسهم السوق المصرية.

أضاف الألفي في تصريحات خاصة لجريدة حابي، أنه من الصعب تحديد شركات يعينها ستتلقى عروض استحواذ الفترة المقبلة، ولكن الشركات التي يتخارج منها مستثمر رئيسي يكون من السهل الاستحواذ عليها.

وفيما يتعلق بنجاح الاستحواذ على 60% من العلامة التجارية أبو عوف، أوضح رئيس قسم البحوث بشركة

آية زهير نائب رئيس قسم البحوث بشركة زيلا كابيتال للاستشارات المالية:

تأجيل الطروحات يزيد جاذبية صفقات الاستحواذ

الشركات ستبدأ في مراجعة أسعار السلع بداية من الشهر المقبل

وقالت زهير، إن مصر تستهلك منتجات غذائية شهرياً بتكلفة نحو 65 مليار جنيه أي ما يعادل 780 ملياراً في السنة.

وأوضحت أن ارتفاع أسعار المحروقات كان يعقبه زيادة في أسعار المنتجات الغذائية بنسبة تتراوح بين 3 - 5%، مع استبعاد أي زيادة لأسباب أخرى، لافتة إلى أن هذه المرة لو افترضنا أن حجم ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 5% تأثراً بزيادة الدولار، فإن تكلفة الغذاء سترتفع بقيمة 40 مليار جنيه شهرياً، موضحة أن الزيادة الأخيرة في أسعار الوقود ستعكس على نقل البضائع بزيادة سنوية قيمتها 10 مليارات جنيه.

الفترة المقبلة.

ونوهت إلى أن الزيادة تتفاوت باختلاف كل منتج والشركة المصنعة له، لافتة إلى أن الزيادة لن تظهر مباشرة خلال الأيام المقبلة وستحتاج إلى فترة.

وأكدت زهير، أنه من المتوقع أن تمتص بعض شركات السلع الغذائية زيادة أسعار الوقود وقد تلجأ إلى خفض وزن المنتج.

وأشارت إلى أنه على الرغم من حدوث زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية بالأسواق وصلت إلى 50% في بعض المنتجات، خلال النصف الأول من العام الحالي، إلا أن السلع الغذائية شهدت إقبالا كبيراً من قبل المواطنين.



آية زهير نائب رئيس قسم البحوث بشركة زيلا كابيتال للاستشارات المالية

مصانع المواد الغذائية قد تمتص التضخم بخفض الأوزان

السوق المصرية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، إلا أن العديد من الشركات تظهر في حالة تاهب لاستقبال أي استحواذ جديد عليها، مؤكدة أن قيام العديد من الشركات بتأجيل قرار طرحها في البورصة سيساعد على إتمام أي صفقات استحواذ خلال

توقعت آية زهير، نائب رئيس قسم البحوث بشركة زيلا كابيتال للاستشارات المالية، زيادة أسعار المنتجات الغذائية المستهلكة في الأسواق خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن الشركات ستدرس تأثير الزيادة على كل صنف من منتجاتها خلال الفترة المقبلة.

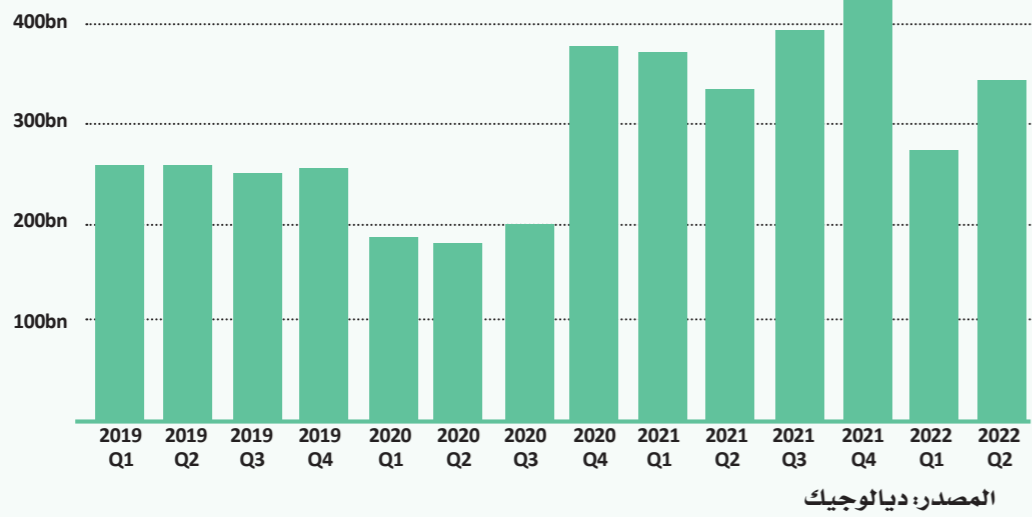
أوضحت نائب رئيس قسم البحوث في تصريح خاص لجريدة حابي، أن تكلفة النقل التي سترتفع بعد زيادة الدولار ستمثل نسبة من التكلفة الإجمالية للمنتج النهائي، وسيتم إضافتها إلى أسعار المنتجات بدءاً من أغسطس المقبل.

وأضافت زهير، أنه على الرغم من حالة القلق التي تسيطر على

بسبب التضخم والحرب الروسية وانهيار البورصات

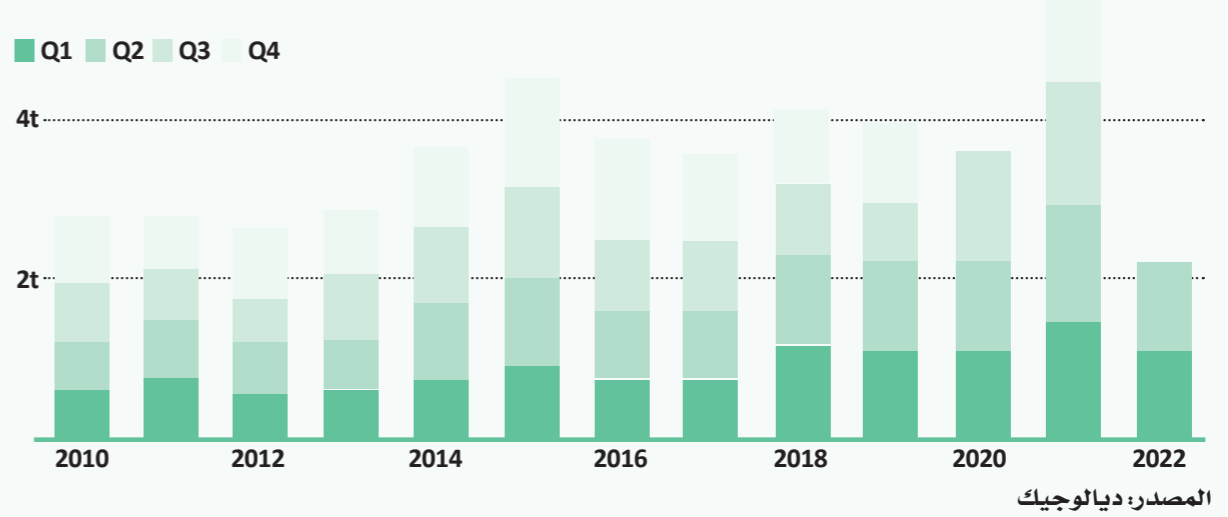
صفقات الدمج والاستحواذ العالمية تهوي 23% بالنصف الأول

هبوط الصفقات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا 12%



المصدر: دياالوجيك

هبوط صفقات الدمج والاستحواذ العالمية 23%



المصدر: دياالوجيك

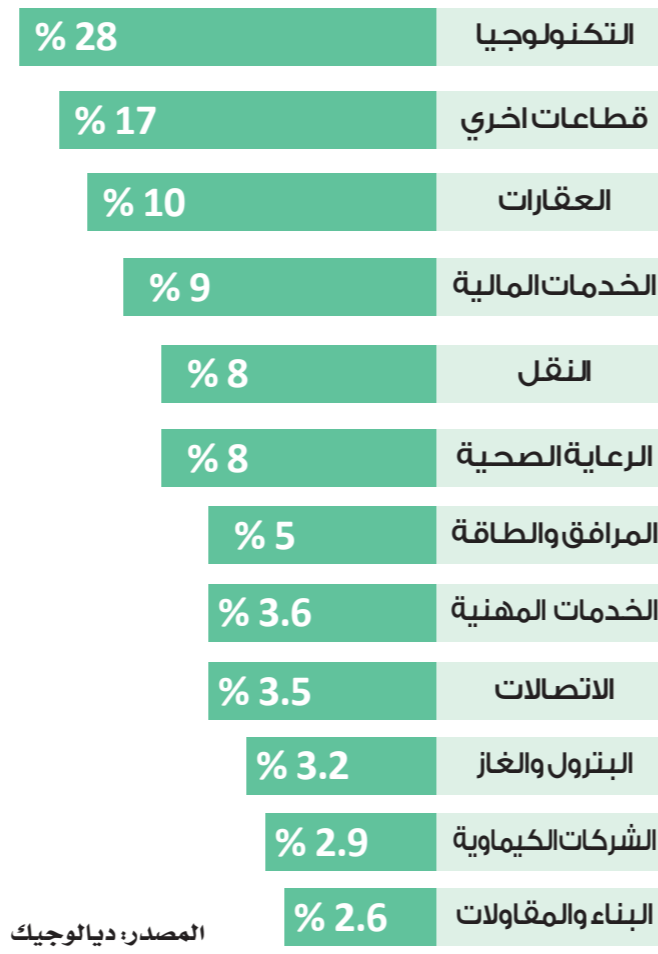
وتراجعت صفقات الدمج والاستحواذ في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا خلال النصف الأول من العام الجاري بعد الارتشاح القياسي الذي سجلته خلال العام الماضي وذلك بسبب الضغوط التضخمية وتزايد المخاوف من حدوث ركود اقتصادي في المنطقة والتوترات الجيوسياسية التي جعلت الشركات تقلص إنفاقها . وبلغ إجمالي قيمة صفقات الدمج والاستحواذ في هذه المنطقة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري نحو 617 مليار دولار من 5493 صفقة بانخفاض 12.7% عما شهدته خلال النصف الأول من العام الماضي الذي حقق نحو 705 مليار دولار ولكن بتراجع أيضًا بنحو 28% عن النصف الثاني من نفس العام الماضي الذي سجل نحو 858 مليار دولار.

ويذكر أن إجمالي قيمة صفقات الدمج والاستحواذ في هذه المنطقة هذا العام صعد لأعلى مستوى سنوي سجلته وكالة دياالوجيك لأبحاث الأسواق المالية العالمية وذلك بفضل الصفقات الكبرى التي شهدتها الربع الثاني من العام الجاري حيث إن إجمالي قيمة الصفقات التي لا تقل الواحدة منها عن ملياري دولار بلغ 194.4 مليار دولار مقارنة مع 124.5 مليار دولار خلال الربع الأول من هذا العام.

وأكد محللون في مراكز بحثية عالمية مثل شركة سولومون للاستشارات الأمريكية أنه ليس من المحتمل تحقيق عدد كبير من الصفقات الضخمة خلال بقية شهور العام الجاري ولا سيما أنه من العسير اتجاه الشركات لعقد صفقات الدمج والاستحواذ عندما تتداول الشركات أسعار أسهمها عند أدنى مستوى لها هذا العام وخصوصًا مع ارتفاع أسعار الفائدة.

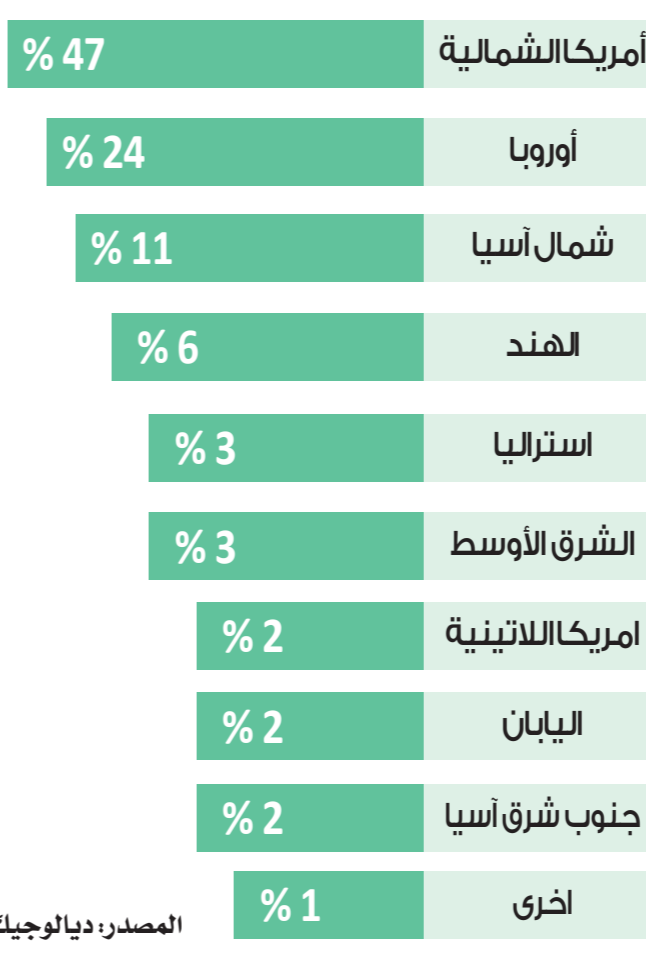
توقع استمرار تراجع الصفقات في المستقبل بسبب ارتفاع تكلفة التمويل ويرجع أيضًا توقع هبوط هذه الصفقات إلى أن تمويل الدمج والاستحواذ بات أكثر تكلفة بالنسبة للشركات بعد أن رفعت البنوك المركزية العالمية أسعار الفائدة لمكافحة التضخم الذي قفز لمستويات قياسية لدرجة أنه حتى الشركات التي تحظى بسيولة نقدية ضخمة لإجراء صفقة تجد صعوبة في الاتفاق على السعر في الأسواق التي تميز هذا العام بتقلبات حادة وانخفاضات التقييمات غير أن صانعي الصفقات يتوقعون انتعاش الصفقات العابرة للحدود بين الولايات المتحدة وأوروبا مع نهاية العام لاتساع الفجوة بين تقييم الشركات الأمريكية والأوروبية بفضل الدولار القوي. ورغم أن حجم الصفقات انخفض بنحو 11% إلى 2256 صفقة في منطقة آسيا الهاسيفيك خلال الربع الثاني من هذا العام إلا أن هناك انتعاشًا في قطاع الدمج والاستحواذ في هذه المنطقة والذي زاد بنحو 18.4% ليتجاوز 286.7 مليار دولار بالمقارنة بنفس الربع من العام الماضي برغم إغلاقات الأنشطة الاقتصادية في الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة كما انخفض حجم وقيمة الصفقات بنحو 10.2% و 22.6% خلال النصف الأول من العام الجاري ليهيبط إلى 4803 صفقة و 528.7 مليار دولار على الترتيب بالمقارنة بنفس النصف من عام 2021.

عمليات الدمج والاستحواذ موزعة حسب القطاعات



المصدر: دياالوجيك

عمليات الدمج والاستحواذ موزعة حسب الإقليم



المصدر: دياالوجيك

خالد بدر الدين

تراجعت صفقات الدمج والاستحواذ العالمية بما يقرب من 23% خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بسبب اتجاه الاقتصادات الكبرى نحو رفع أسعار الفائدة لترويض التضخم الذي قفز لمستويات قياسية في العديد من دول العالم وانهيار الأسواق المالية واستمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وذكرت وكالة دياالوجيك الأمريكية لأبحاث الأسواق المالية أن قيمة صفقات الدمج والاستحواذ على مستوى العالم هيبتت إلى نحو 2.3 تريليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالي بالمقارنة بنفس النصف من العام 2021 كما انخفض عدد الصفقات بنحو 20% لتتزلزل إلى 15 ألف و 764 صفقة خلال نفس الفترة. وبلغت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ في العالم أكثر من 1.2 تريليون دولار خلال الربع الثاني من هذا العام بارتفاع 5.5% مقارنة بالربع الأول من نفس العام والذي بلغت فيه 1.1 تريليون دولار بينما انخفض عدد الصفقات بأكثر من 17.5% لتهيبط إلى 7122 صفقة خلال الربع الثاني ليسجل أقل عدد منذ 18 عامًا مع تزايد المخاوف من حدوث ركود اقتصادي عالمي.

هبوط صفقات الدمج والاستحواذ بنحو الثلث في أمريكا الشمالية
وبالنسبة لمناطق العالم فإن قيمة الصفقات في أمريكا الشمالية هيبتت بنحو الثلث خلال النصف الأول من العام الجاري ولكنها ما زالت تشكل نحو 47% من قيمة صفقات الدمج والاستحواذ العالمية بينما شهدت الصفقات في أوروبا انتعاشًا خلال الربع الثاني بارتفاع قيمتها بأكثر من 24% غير أنها انخفضت عن بقية مناطق العالم خلال الربع الأول بسبب غزو روسيا لأوكرانيا منذ فبراير.

ولكن صفقات الدمج والاستحواذ في أمريكا الشمالية استمرت تتراجع خلال الربع الثاني بسبب تنفيذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي لعدة ارتفاعات لأسعار الفائدة لكبح التضخم والحد من مخاوف الركود الاقتصادي مما جعل الشركات تتعد عن هذه الصفقات خلال الأشهر الثلاثة الماضية والتي هيبتت من حيث العدد بنحو 36% لتتزلزل إلى 2098 صفقة و 32% من حيث القيمة لتتخفض إلى 500.6 مليار دولار بالمقارنة بالربع الأول من هذا العام بينما انخفضت قيمة هذه الصفقات خلال النصف الأول بنحو 33% لتهيبط إلى 1.048 تريليون دولار مقارنة بنفس النصف من العام الماضي.

تقلبات حادة في حجم وقيمة الصفقات في آسيا بسبب متحورات كورونا في الصين
وظهر الوضع متقلبًا في منطقة آسيا حيث هيبتت هذه الصفقات بين الربعين الماضيين بنحو 36% في شمال آسيا بسبب إغلاق الأنشطة الاقتصادية التي نفذتها الصين للحد من انتشار العدوى من متحورات فيروس كورونا التي انتشرت في العديد من المدن الصناعية الكبرى مثل شنغهاي ويكين مما أدى إلى اضطراب سلاسل التوريدات وتوقف إنتاج العديد من الشركات وانخفاض مبيعاتها. وعلى العكس من ذلك زادت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ في

قيمة الصفقات في أكبر 5 قطاعات في أمريكا الشمالية في النصف الأول



من رفضها البيع بأكثر 17 مليار دولار مما يؤكد على انتعاش الصفقات بين الشركات التكنولوجية خلال النصف الحالي.

وسجلت شركات العقارات ثاني أكثر القطاعات نشاطًا في مجال الدمج والاستحواذ خلال الأشهر الثلاثة الماضية للربع الثالث على التوالي والذي زادت فيه بنحو 11% لتتجاوز 53 مليار دولار بقيادة استحواذ شركة بروكجيز على ديوك رياتي ريت بقيمة 27.4 مليار دولار ثم صفقة استحواذ بلاك ستون على شركة أمريكان كامباس كومونيتيز بنحو 13 مليار دولار و شراء هيلتكير رياتي تراست لشركة هيلتكير تراست أوف أمريكا بمبلغ اقترب من 11 مليار دولار.

واحتلت شركات الرعاية الصحية المركز الثالث بقيمة صفقات اقتربت من 50 مليار دولار خلال الربع الماضي ولكن بانخفاض 66% عن قيمتها خلال الربع الثاني من العام الماضي ولكن بارتفاع 15% عن مثيلتها خلال الربع الأول من العام الجاري وكانت صفقة استحواذ شركة فايزر للأدوية على بايوهافين فارماسيوتيكال بقيمة 11.5 مليار دولار هي أكبر صفقة في مجال الرعاية الصحية خلال الربع الثاني من هذا العام.

انخفاض الصفقات في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا

خلال العام الماضي بقيادة شركات التكنولوجيا والمال والصناعة والطاقة. وكان ثالث أكبر صفقة من حيث القيمة على مستوى العالم بيع شركة هاوسينج ديفيلوبمنت فاينانس أكبر شركة رهن عقاري في الهند لبنك HDFC أكبر بنك هندي بأكثر من 60.8 مليار دولار وبعدها صفقة استحواذ شركة بلاكستون في أبريل الماضي على أتلانتيا لتشغيل المطارات والطرق بقيمة 46.4 مليار دولار مما يشير اهتمام الشركات بالاستثمار في البنية التحتية والعقارات.

وكانت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ على مستوى العالم بلغت 5.8 تريليونات دولار العام الماضي بارتفاع 64% عن عام الوفاء وذلك بفضل هبوط الفائدة وسهولة الحصول على تمويل رخيص وازدهار البورصات العالمية وارتفاع أسعار الأسهم لتسجل أعلى مستوى في تاريخها لتتفوق على القيمة القياسية السابقة البالغة ما يزيد على 4.55 تريليونات دولار عام 2007 وفقًا لبيانات وكالة دياالوجيك للأسواق المالية.

واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول على دول العالم في نشاط الدمج والاستحواذ إذ ساهمت بما يقرب من نصف الأحجام العالمية، وتضاعفت فيها قيمة هذه الصفقات تقريبًا لتصل إلى 2.5 تريليون دولار

في يناير الماضي و صفقة استحواذ برودكوم على VM وبيع شركة أيرباص لشركة هيلتكير للرعاية الصحية بنحو 21 مليار دولار في أبريل الماضي بينما صدرت قيمة هذه الصفقات في الهند بنحو 400% من الربع الأول إلى الثاني نتيجة الصفقات الكبرى بين البنوك الهندية بينما بلغت حصة الشرق الأوسط 3% وأمريكا اللاتينية 2% ونفس النسبة لليابان وجنوب شرق آسيا. ومن ناحية القطاعات على مستوى العالم سجلت قيمة صفقات الدمج والاستحواذ بين شركات التكنولوجيا 28% بين الشركات المختلفة لتسجل أعلى نسبة وبعدها شركات العقارات بنحو 10% ثم شركات الخدمات المالية بنسبة 9% والنقل والمواصلات وكذلك شركات الرعاية الصحية بأكثر من 8% لكل منهما بينما شركات المرافق والطاقة حققت 5% وشركات الاتصالات أكثر من 3.5% ونحو 3.2% لشركات البترول والغاز الطبيعي.

صفقات التكنولوجيا
الأمريكية تستحوذ على أكبر حصة بين الشركات العالمية
ونالت أمريكا نصيب الأسد في صفقات الدمج والاستحواذ بين شركات التكنولوجيا والتي حققت 70% من قيمة الصفقات بين هذه الشركات على مستوى العالم بقيادة مايكروسوفت التي اشترت شركة أكتيفيشن بليزارد بنحو 75 مليار دولار

لتمحو جميع مكاسب المحصول الاستراتيجي منذ اشتعال الحرب الروسية

هبوط أسعار القمح 3.7% في أسوأ انخفاض أسبوعي خلال 10 سنوات

خالد بدر الدين



الأولى من غزو أوكرانيا، وستضع أسعار الحبوب وخصوصاً القمح إلى حركة الأسواق وقوى العرض والطلب

ولكن الأسعار المستقبلية لأجل شهرين لبعض الحبوب مثل الذرة والذرة الزيتية ارتفعت قليلاً بنهاية الأسبوع الماضي، لأن بعض المحللين يعتقدون أن التقلبات المناخية ولا سيما الجفاف وارتفاع درجة الحرارة قد تضر بمحاصيل القمح في بعض الدول، مما يقلل من المعروض منها ويرفع أسعارها بسبب تزايد الطلب المتوقع في الفترة القادمة عندما تتوقف الحرب.

وارتفعت درجة الحرارة في فرنسا التي تعد من أكبر 10 دول تصديراً للقمح إلى نحو 40 درجة مئوية في بعض المناطق المزروعة، ونحو ثلث تأثرت مؤخراً بالجفاف، كما صعبت درجة الحرارة في المناطق الغربية المنزرعة بمحصول القمح.

وكانت الواردات العالمية من الحبوب وأهمها القمح والذرة والذرة الزيتية قد انكمشت أثناء فترة الحرب الروسية التي دخلت شهرها الخامس في أوكرانيا التي بها أكبر موانئ تصدير للحبوب في العالم، مما أدى إلى هبوط صادراتها للدول المستوردة لهذه الحبوب.

ولقد ارتفعت أسعار القمح في ختام الأسبوع بنحو 26 سنتاً لكل بوشل والذرة بنفس القيمة تقريباً، ليهبط سعر البوشل إلى نحو 6 دولارات، ووقول الصويا بأكثر من 13 سنتاً لينخفض سعر البوشل إلى 14.7 دولاراً.

الحبوب بشركة فرونتير فيوتشرز في مدينة مينيابوليس الأمريكية أن تأثير الحرب الروسية يبدو أنه انحسر كثيراً عما كان عليه خلال الأسابيع

في أسعار المواد الغذائية منذ نحو أربعة عقود ومع ارتفاع محصول الحبوب الروسية والأمريكية. ويرى آدم نوسالا محلل أسواق

أن نجحت المفاوضات التي تبنتها الدول الكبرى مع روسيا لاستئناف التصدير من موانئ البحر الأسود، لتنتعش الآمال بانحسار أسوأ تضخم

عليها الجيش الروسي عادت مرة أخرى لتنتقل إلى الدول المستوردة التي تعتمد عليها. وجاء انخفاض أسعار القمح بعد

هبطت الأسعار المستقبلية للقمح بنحو 3.7% خلال الأسبوع الماضي، هي أسوأ انخفاض أسبوعي منذ أكثر من 10 سنوات، لتمحو جميع المكاسب التي حققها المحصول الاستراتيجي منذ غزو روسيا لجارتها أوكرانيا في 24 فبراير.

وتراجع سعر بوشل القمح (البوشل نحو 70 كيلوجراماً) إلى ما يزيد قليلاً على 7.8 دولاراً مع ختام الأسبوع الماضي لتسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ مارس 2011 بفضل استعادة عمل موانئ شبه جزيرة القرم وعودة سفن الشحن للإبحار محملة بالحبوب إلى العديد من دول العالم، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط.

وذكرت وكالة بلومبرج أن أسعار القمح كانت قد قفزت إلى أكثر من 13 دولاراً للبوشل خلال الأسابيع التي أعقبت الحرب الروسية في أوكرانيا والمستمرة حتى الآن، والتي دفعت أسعار السلع الخام الزراعية والمعدنية وحتى البترول والغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية بسبب العقوبات الغربية والأوروبية على حكومة موسكو، وحظر التصدير من موانئ روسيا وإغلاق موانئ أوكرانيا بسبب الحرب.

وارتفعت شحنات الحبوب خلال الأسبوع الماضي من موانئ شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا بنحو 50 مرة حجم الشحنات التي تنقلها منها عادة خلال نفس هذه الفترة كل سنة، مما يشير إلى أن واردات القمح الأوكراني التي استولى

مع انخفاضهما 11% و 16% على التوالي

تفوق مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI EM على مثيله للأسواق المتقدمة

في أوائل يونيو إلى نحو 100 دولار للبرميل بنهاية الأسبوع الماضي. وسجل مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الشهر الماضي أعلى مستوى له منذ 40 عاماً عندما بلغ 9.1% وهو مستوى وصفته وزيرة الخزانة جانيت يلين أثناء اجتماع مجموعة العشرين بأنه مرتفع بشكل غير مقبول، وأن جميع المؤشرات تشير إلى أن التضخم لم يتم كبح جماحه حتى الآن، وأنه من المهم الاحتياط على التضخم وإلا ستأكل الأجر وتقل قيمة الدولار.

ومن السلع الخام التي تعرضت لانخفاض أيضاً خلال الفترة الماضية الذهب الذي هبطت أسعاره الأسبوع الماضي بأكثر من 2% في ثالث خسارة أسبوعية على التوالي، حيث أدت التوقعات برفع أسعار الفائدة بشكل كبير من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى دعم الدولار وارتفاعه إلى مستويات قياسية أمام معظم العملات الرئيسية وتأكل جاذبية المعادن النفيسة التي هبطت معظمها الأسبوع الماضي.

ولكن التضخم ما زال يسيطر على أسعار المواد الغذائية العالمية التي صعقت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق بين مارس وأبريل من هذا العام، كما ارتفع مؤشر أسعار السلع الغذائية للبنك الدولي بنسبة 15% خلال الشهرين الماضيين وكان أعلى بنسبة 80% عما كان عليه المؤشر خلال نفس الشهرين منذ عامين، لدرجة أن منظمة الأغذية والزراعة أبلغت مجموعة العشرين في اجتماعها يوم الجمعة الماضي أن عدد المصابين بسوء التغذية في العالم سيزداد بمقدار 7.6 ملايين هذا العام، وسيترفع مرة أخرى بمقدار 19 مليوناً خلال العام القادم.



كما يرى بعض المحللين في المراكز البحثية العالمية. وتحاول البنوك المركزية العالمية أن تبذل التدابير اللازمة للسيطرة على التضخم، ولكنها يجب أن تواصل تنفيذ هذه التدابير حتى يتضح انحسار التضخم كما أعلنت كريستينا جورجيفا المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي أثناء اجتماع مجموعة العشرين في نهاية الأسبوع الماضي. وبدأت أسعار البترول تتراجع، وخسر مزيج برنت القياسي نحو 5.5% في ثالث انخفاض أسبوعي له، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط 6.9% في ثاني انخفاض أسبوعي له بسبب مخاوف الركود التي قد تقلص الطلب على الطاقة، حيث استقرت أسعار النفط وبدأت في الانحدار من 120 دولاراً للبرميل

الذي ينوي رفعها بنحو 0.75% قبل نهاية الشهر الجاري، إلى تقاوم التضخم وتزايد التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السندات والسلع، وخصوصاً مع الحرب الروسية التي ساعدت على رفع أسعار مواد الغذاء والطاقة، علاوة على انتشار متحورات فيروس كورونا الذي سبب اضطرابات في الأنشطة الصناعية وحركة الشحن. وكانت الاضطرابات الناجمة عن الوباء في سلاسل التوريد قد أدت إلى اختناقات في حركة الشحن، بينما أدت الحرب في أوكرانيا إلى تقاوم هذه الصدمات، مما جعل أسعار السلع الخام الغذائية والأسمدة والطاقة ترتفع لمستويات قياسية، وقد تبدأ في الانخفاض ولكن ذلك سيكون استجابة لمخاطر الركود وليس لأن التضخم انحسر

وأدى استمرار اتجاه البنوك المركزية العالمية نحو رفع أسعار الفائدة، ولا سيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)

عام 1788 أي منذ 234 عاماً، وكذلك العائد على سندات منطقة اليورو هبط لأدنى مستوى منذ بداية القرن الحالي.



تفوق مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI EM على مثيله للأسواق المتقدمة خلال الربع الثاني من العام الجاري، بانخفاضه 11% فقط مقابل هبوط 16% على التوالي ليصل إجمالي التراجع طوال النصف الأول من هذا العام إلى ما يقرب من 18% للناشئة و21% للمتقدمة.

وذكرت وكالة تي روي برايس الأمريكية لأبحاث أسواق الاستثمارات أن أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والسلع الخام قادت خسائر مؤشر الأسواق الناشئة والتي تصدرها دول مثل تايبوان وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل.

وسجلت صناديق السندات في الأسواق الناشئة تخارجات بالجملة منذ بداية العام الحالي وحتى الآن لتصل إلى 50 مليار دولار، ليتجه مؤشر مورجان ستانلي للسندات العالمية نحو تسجيل أسوأ أداء سنوي له في تاريخه، كما هبط مؤشر عوائد سندات الأسواق الناشئة إلى نحو سالب 20%.

وهبطت جميع المؤشرات الأمريكية الرئيسية الثلاثة منذ بداية العام وحتى الآن بقيادة ناسداك الذي تغلب عليه شركات التكنولوجيا بنحو 27% ومؤشر ستاندرد أند بورز 500 S&P لكبرى الشركات بما يقرب من 19%. بينما تراجع مؤشر داو جونز للشركات الصناعية بنسبة 14%. وحتى مؤشر راسيل 2000 لصغرى الشركات الأمريكية انخفض بأكثر من 22% في بورصة وول ستريت. وشهدت أسواق السندات موجات بيئية على مستوى العالم بسبب مخاوف من وقوع الاقتصاد العالمي في هاوية الركود نتيجة التضخم، ومع ارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار مما جعل العائد الاستثماري على السندات أجل 10 سنوات الأمريكية يهوى لأدنى مستوى منذ